رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 6 / 6 / 2022
تاريخ قبول البحث 27 / 8 / 2022

الدولة الفاشلة وإعادة بنائها (إطار نظري)

The Failed State and Its Reconstruction (Theoretical Framework)

م.م . حسن خزعل مهدي كهيه

Asst. Inst. Hasan Khazaal Mahdi Kahyah

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

Iraqi University / College of Law and Political Science

dudehrhsf@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الاطار النظري لمفهوم الدولة الفاشلة وخصائصها والمؤشرات الاساسية لهذا المفهوم، وقد تبيّن بأن مفهوم الدول الفاشلة يُعد من أكثر المفاهيم ذات المدلول السلبي الذي يمس كيان الدولة وهيبتها ومكانتها، ويشكك بقدرتها على الاستمرار، إذ تعاني الدولة الفاشلة من حالة إخفاق وظيفي تعانيها الدولة، وتؤدي إلى تآكل قدرتها وقدرة النظام القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، مما يترتب عليه استشراء حالة من الضعف فيها تدفع بها نحو السقوط والانهيار، وقد قامت العديد من المؤسسات الدولية بقياس فشل الدول، ومن أهمها مؤسسة الصندوق من أجل السلام التي تصدر مؤشر الدول الفاشلة (الهشة) منذ العام (2005) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، ويرتب هذا المقياس الدول حسب درجة فشلها وفقاً لمؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية، تتراوح قيمة كلٍ منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة.

كلمات مفتاحية: "الدولة الفاشلة"، "إعادة بناء الدولة"، "مؤسسة الصندوق من أجل السلام"

Abstract

This study aimed to highlight the theoretical framework of the concept of a failed state, its characteristics, and the main indicators of this concept. The state, and leads to the erosion of its capacity and the ability of the system to govern effectively and efficiently, which results in a widespread state of weakness in it that pushes it towards its downfall and collapse, and many international institutions have measured the failure of states, the most important of which is the Fund for Peace, which issues the failed states index (Fragile) since the year (2005) in conjunction with the Journal of American Foreign Policy, and this measure ranks countries according to the degree of their failure according to economic, social, political and security indicators, the value of each of which ranges between (0-10), and the higher the country scores, the higher the list Failed states rating.

Keywords: "the failed state", "rebuilding the state", "the Fund for Peace Foundation"

المقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت مصطلحات أمريكية جديدة تصف حالة بعض الدول التي تهدد المصالح الامريكية والامن والسلم العالميين، مثل الدول المارقة أو الدول الخارجة عن القانون الدولي، إذ تدخلت الولايات المتحدة وعدد من الدول الاوربية عسكرياً في عدد من الدول في آسيا وأفريقيا وأوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية بسبب انتشار الصراعات العرقية والقبلية والحروب الاهلية، كما ظهر مصطلح الدولة الفاشلة، وقد صنفت وزرية الخارجية الامريكية السابقة مادلين ألبرايت في شهر أيلول من عام 1997 الدول التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة الى: الدول المارقة أو الخارجة عن القانون الدولي، الدول الانتقالية، الدول الفاشلة. وبعد أحداث 11 أيلول 2001 بدأ الاهتمام العالمي بخطر الدول الفاشلة بعد ان نجحت هذه الدول في تصدير مخاطرها: الارهاب الدولي، تجارة المخدرات، الاسلحة غير الشرعية، اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الى الدول الغربية وغيرها لهذا أولت المؤسسات الاكاديمية والبحثية الامريكية أهمية لوضع مؤشرات على أساسها يتم تحديد ماهية تلك الدول الفاشلة، ويأتي في مقدمة تلك المقاييس المؤشر السنوي الذي تصدره (مجلة السياسة الخارجية) ومؤسسة صندوق السلام. ويتضمن المؤشر الكلي أثنى عشر مؤشراً فرعياً موزعة على أربعة مجموعات، اجتماعية واقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وتعد قدرة الدولة على القيام بوضائفها الاساسية العامل الأساس في نجاحها أو فشلها.

وفي العالم العربي ظهرت قبل وبعد ماسمي بالربيع العربي دول عدة تصدرت مؤشر الدول الفاشلة: الصومال، السودان، العراق، سوريا، اليمن، ليبيا. آخذين بالحسبان أن الدول تمر بثلاثة مراحل هي: مرحلة الضعف، مرحلة الفشل والهشاشة، مرحلة الانهيار والتفكك. ومن هنا تركز هذه الدراسة على مفهوم ومقاييس ومؤشرات الدولة الفاشلة وآليات إعادة بنائها.

أهمية الدراسة : إن موضوع الدول الفاشلة موضوع جديد والكتابات لازالت فيه قليلة، إذ برز الاهتمام به بعد انتهاء الحرب الباردة لما يشكله فشل الدول أو انهيارها من تهديد للأمن والسلم العالميين، وأول التقارير التي ظهرت لقياس أوضاع الدول الفاشلة من قبل مؤسسة صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجيتين الامريكيتين كان عام 2005. وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية التطرق الى العديد من النظريات والاتجاهات الفكرية لمفهوم الدولة ونشئتها وأبرز خصائصها ووظائفها، والعوامل التي تقوي الدولة وتعز شرعيتها، والتطرق الى أهم مؤشرات قياس فشل الدول.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول التعرف على مفهوم الدولة الفاشلة، التي لا تسعى نحو الوصول الى التنمية السياسية التي تحقق التحول الديمقراطي من خلال نظام سياسي ذو فاعلية في البنى والوضائف بشكل أكثر تخصصا يعمل على تحقيق تبادل السلطة وزيادة حجم المشاركة السياسية وتحقيق العدالة والمشاواة الاجتماعية في توزيع الموراد والقيم فضلا عن محاولة بناء مؤسسات فعالة وتشجيع ثقافة سياسة المشاركة وتحقيق الملائمة بين خصوصة المجتمع وبناء الدولة وفق متطلبات الحداثة.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التأطير النظري لمفهوم وأسباب فشل الدولة ضمن المعايير الدولية المعتمدة.
2. تقديم مجموعة من الآليات العمليّة التي من شأنها إعادة بناء الدولة الفاشلة.

منهجية الدراسة: تستعمل هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على دراسة الواقع السياسي والاحداث والظواهر من خلال وصفها وصفاً دقيقاً والالمام بكل ما يؤثر بالظواهر السياسية المدروسة، وهي دراسة الواقع ووصفه وتحليله والتعبير عنه كماً وكيفياً ووصفها من حيث اسبابها وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها، كذلك تناولت الدراسة مفهوم الدولة وعوامل فشلها وأهم المعايير لقياس فشل الدول.

دراسات سابقة: أمكن للباحث الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنليزية، وهي مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو التالي:

- دراسة فرانسيس فوكوياما (2007)، بعنوان **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**[1]: تطرقت الدراسة إلى ظهور عدد كبير من الدول الضعيفة والفاشلة بعد انتهاء الحرب الباردة أواخر الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهرت تلك الدول من جنوب أوروبا مروراً بالبلقان والقفقاس والشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، وتناولت الدراسة ما تشكّله هذه الدول من تهديد فعلي للأمن والسلم الدوليْن، مما يتطلب التدخل لإعادة بناء وتقوية هذه الدول، إما مباشرةً من خلال التدخل العسكري، أو بشكل غير مباشر من خلال عمليات إعادة بناء هذه الدول بمساعدة المنظمات الدولية ووكالات الغوث والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية، ورفضت الدراسة تحجيم أو تقليص دور الدولة، لكنها طالبت أن تكون الدولة أصغر مدى وأقوى قدرة مؤسساتية وإدارية للقيام بوظائفها، وقد عرّفت الدراسة مفهوم بناء الدولة بتقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي.
- دراسة Daron Acemoglu and James Robinson (2012)، بعنوان :Why Nations fail: the origins of power prosperity and poverty[2] تطرّقت الدراسة الى موضوع الخلاف الدائر حول السبب الذي يجعل الأمم المتشابهة تختلف بدرجة هائلة في مناحي تطورها وتنميتها الاقتصادية والسياسية، حيث تظهر العلاقة القوية بين المؤسسات السياسية والاقتصادية، فالدول تنجو فقط من الفقر، عندما تمتلك مؤسسات فاعلة، ونظام سياسي تعددي، ووجود المنافسة على السلطة، وانفتاح واستعداد لتقبل زعماء جدد، فالمصير الاقتصادي لأمة ما لا تحدده الجغرافيا أو الثقافة، وإنما

المؤسسات هي التي تحدد مصيرها التنموي، وقد تناولت الدراسة قضية فشل الدولة، وتغول الرأسمالية العالمية، وكيف يقود الفشل المؤسسي واتّباع وصفات مؤسسات التمويل الدولية في ظل عجز مؤسساتي وفساد مستشرٍ إلى حالات من الشلل والانهيار للعديد من الدول، وناقشت الدراسة أيضاً مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بالفقر ومعوّقات التنمية، ودورها في تخلف الدول والمجتمعات في مناطق مختلفة من العالم مع التشديد على أهمية الإصلاح السياسي والمؤسساتي كمدخل رئيسي لتجاوز التخلف والفقر، حيث أن المؤسسات السياسية تشكل أساس النجاح أو الفشل للهياكل الاقتصادية، كما تناولت الدراسة أسباب احتجاجات الربيع العربي في تونس، ومصر، وسوريا، وليبيا، حيث أن تلك الأسباب تعود إلى الفقر وإلى استغلال النخب السياسية في هذه الدول لنفوذها بالسيطرة على الموارد الاقتصادية.

- دراسة Rolf Schwarz (2012)، بعنوان War And State Building In The Middle East: [3]انطلقت الدراسة من فرضيةٍ مفادها أن الحروب تصنع الدول، ولكن تبيّن عدم صحة الفرضية عند إجراء تطبيقات على عدد من الدول العربية، هي العراق، والأردن، والإمارات، حيث أن الحروب في منطقة الشرق الأوسط –على العكس من أوروبا– لم تؤد إلى إقامة دول بل إلى تدميرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها أن أداء الوظائف الأساسية للدولة يرتبط بقوتها المستمدة من الحصول على الموارد المحلية مثل فرض الضرائب، وأن دول الشرق الأوسط تختلف فيما يتعلق بمدى اعتمادها على الموارد المالية المحلية، مما يؤدي بدوره إلى تنوع بُنياتها الأساسية، فالدول الريعية تحصل على إمكاناتها بشكل رئيسي من خلال البيع الخارجي للموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز بدلاً من التفاوض مع الأفراد الخاضعين لها على أساليب الحكم، وأن عرض الرؤى ووجهات النظر حول إقامة السلام عقب الصراعات وانهيار الدول والترويج للديمقراطية يعتمد على الارتباط بين الإيرادات وأسلوب الحكم، وإبراز مخاطر تمويل الحروب عن طريق بيع الموارد الطبيعية، و استعمال الأسلحة المستوردة في الحروب، وقبول تسويات السلام التي ترعاها وتضمنها القوى الأجنبية.
- دراسة رنا أبو عمرة (2014)، بعنوان **أمريكا والدولة الفاشلة:** [4] تناولت الدراسة المفاهيم النظرية للدولة الفاشلة، ومؤشرات الدول الفاشلة والمصطلحات المشابهة لمصطلح الدولة الفاشلة، واقترحت الدراسة استعمال مصطلح الدول غير الفاعلة بدلاً من الدولة الفاشلة، وفي الجزء الثاني من الدراسة تم التطرق إلى الموقف والسياسة الأمريكية تجاه الدول الفاشلة بسبب ما تشكّله هذه الدول من تهديد للمصالح الأمريكية والأمن العالمي.
- دراسةMechling David (2014)، بعنوان Failed States: An Examination of their effects on Transnational Terrorist Organization movements and operational capabilities: تناولت الدراسة مجموعةً من التنظيمات الإرهابية، وهي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة

العربية واليمن، وحركة الشباب الصومالي، وتنظيم داعش في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم الاعتماد على معايير مؤسسة صندوق السلام، وتحليل المقالات والتحقيقات الصحفية الخاصة بذلك، وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، أولها أن الدول الفاشلة تعد بيئة جاذبة للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، ولكن الأداء الاقتصادي الضعيف لا يضمن وجود تنظيمات أو شبكات إرهابية، أو يحسّن من ظروف وجودها، خصوصاً وإن كانت هذه التنظيمات الإرهابية تعمل ضمن نطاقات جغرافية محددة، وثانيها أن انهيار الدولة التام ليس دليلا كافياً لاختفاء المجموعات الإرهابية أو انحصار نشاطها بتلك الدولة، وثالثها أن الدراسة جاءت لتزود نتائجها للمجتمع الأكاديمي بإطار معيّن للتنبؤ بالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود من خلال التعرف على مؤشرات الدولة الفاشلة، وتقييم قدرتها على مواجهة النشاطات الإرهابية العابرة للقارات.

- دراسة حسن العطار (2015)، بعنوان **الدولة الفاشلة أو الهشة: المفهوم والمخاطر:** هدفت الدراسة إلى التعرف على الدول العربية التي تقع ضمن أعلى ترتيب للدول المصنفة بأنها دول فاشلة، وأشارت الدراسة إلى أنه وبحسب التقرير الصادر عن مؤسسة صندوق السلام في العام (2014) فإن دولة جنوب السودان قد احتلت الترتيب الأول بين دول العالم من حيث الفشل أو الهشاشة، تلتها مباشرة الصومال والسودان، وحل اليمن بالمرتبة الثامنة، والعراق وسوريا في المرتبتين الـ (13) والـ (15) على التوالي، أما مصر فقد حلّت في المرتبة الـ (31)، أما الدول التي تُصنّف ضمن المربع الأسود للدول الأكثر فشلاً فكانت ليبيا ولبنان، والتي تم تصنيفها بناءاً على أسس انسانية ناتجة عن تفاقم انتهاكات حقوق الانسان، وضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

هيكلية الدراسة: سيتم تقسيم هذه الدراسة على مبحثين، وخاتمة ونتائج، بحيث يتناول المبحث الأول الاطار النظري للدولة الفاشلة، بينما يتناول المبحث الثاني آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة.

المبحث الأول: الأطار النظري للدولة الفاشلة:

إن الدولة هي كيانٌ سياسيٌّ وقانونيٌّ منظّم يتمثل في مجموعةٍ من الأفراد الذين يقيمون على أرضٍ محددة، ويخضعون لتنظيمٍ سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استعمال القوة [5]، وتقوم الدولة بالعديد من الوظائف المختلفة والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين هما، الوظائف الأساسية، ووظائف الخدمات، إذ تتمثل الوظائف الأساسية للدولة بتأسيس جيش لحماية مصالح الدولة والأفراد، وحفظ الأمن والنظام، وتحقيق العدالة، وتنظيم القضاء، وإنشاء المحاكم، ورعاية العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، وتمويل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية، وإصدار العملة، أما وظائف الخدمات، فأبرزها توفير الخدمات التعليمية والثقافية، وتأمين الرعاية الصحية، وتوفير

المواصلات وخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وإنشاء الموانئ، وبناء المطارات، وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية[6].

وقد اختلف علماء القانون والاجتماع والتاريخ حول أصل نشأة الدولة، وترتَّب على هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار والنظريات التي وُضعت لتفسير هذه النشأة، وقد قام البعض بتقسيم هذه النظريات إلى مجموعات نوعية متقاربة، مثل النظريات الديمقراطية وغير الديمقراطية لنشأة الدولة، أو النظريات الدينية والبشرية لنشأة الدولة، أو النظريات القانونية وغير القانونية لنشأة الدولة [7].

والدولة في أبسط معانيها هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدّد، ويخضعون لنظام سياسي معين ومتفق عليه فيما بينهم، وتُعرّف الدولة الحديثة وفقاً للقانون الدولي العام بأنها كيان يتكون من مجموعة من الأفراد الذين ينظمون حياتهم ويتبعون سلطة حاكمة ذات سيادة ويعيشون بصفة دائمة على إقليمٍ معين[8].

وتشرف الدولة على مجموعة من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، وفي حال عجزت الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية، فإنها تتحول إلى دولة فاشلة.

ويُعد مصطلح الدولة الفاشلة من أكثر المصطلحات السياسية ذات المدلول السلبي الذي يمس كيان الدولة وهيبتها ومكانتها، ويشكك بقدرتها على الاستمرار [9]، وقد بدأت الأدبيات السياسية والأكاديمية بتناول مفهوم الدولة الفاشلة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وتحديداً عند بداية انهيار الحكومة الصومالية عام (1995)، وبعد استعمال الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية، وخاصة الأمنية، والتي باتت تهدد الأمن الدولي [10]، وقد بدأ الترويج السياسي لمفهوم الدولة الفاشلة بعد انتهاء الحرب الباردة، وازداد الترويج له بعد هجمات (11 أيلول 2001)، حيث تم استغلال هذا المفهوم وربطه بالحرب التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب في بعض الدول مثل أفغانستان (2001)، والعراق (2003) **[11]**.

يشير مفهوم الدولة الفاشلة بشكل عام إلى حالة إخفاق وظيفي تعانيها الدولة، وتؤدي إلى تآكل قدرتها وقدرة النظام القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، مما يترتب عليه استشراء حالة من الضعف فيها تدفع بها نحو السقوط والانهيار، وغالباً ما يحدث الفشل على مستويين، هما[12]:

أ- المستوى الداخلي، ويتمثل بفقدان الدولة السيطرة الفعلية على أراضيها أو جزء منها، وعجزها عن تأمين حدودها، وعجزها أيضاً عن ممارسة سلطاتها في احتكار ال استعمال المشروع للقوة، مما يؤدي إلى فقدانها القدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة وتوفير احتياجات مواطنيها.

ب- المستوى الخارجي، ويتمثل بتراجع قدرة الدولة على التفاعل مع الوحدات السياسية الدولية كعضو كامل الأهلية.

وقد عرّفت مؤسسة صندوق السلام الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تشهد تراجع قدرة النظام السياسي على اتخاذ القرارت الجماعية، وعدم القدرة على نيل رضا الجماهير عنه، وقد تفقد السيطرة على جزءٍ من أراضيها (مؤسسة الصندوق من أجل السلام)، بينما عرّفت مجلة السياسة الخارجية الأمريكية الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها مثل توفير الأمن وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة آليات السوق، وإدارة التنوع الاجتماعي الداخلي، وهي بالتالي تلك الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية[13]، وعرّف القانون الدولي الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفتقد حكومة شرعية، وتشهد حالة من العنف المركّز، وصدر قرار من مجلس الأمن بالتدخل فيها لأمورٍ انسانية[14]، وعرّف (ويليام زارتمان) الدولة الفاشلة بأنها تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها المتمثلة بالحفاظ على سيادة الدولة، وضمان الأمن للمواطنين وعلى الإقليم، ووجود مؤسسات تقوم بصنع القرار، فضلاً عن عدم امتلاكها الاحتكار المشروع للقوة، وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها[15].

ويُلاحظ من خلال التعريفات السابقة بأن الدولة الفاشلة تتصف بما يلي[16]:

1. وجود تحديات داخلية حادّة تهدّد بقاء الدولة ذاتها أو نظامها السياسي.
2. وجود حالة من العنف السياسي الشامل أو صراع مسلح لا تتمكن الحكومة من احتوائه.
3. وجود صراعات بين المكوّنات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، أو حدوث حرب أهلية.
4. فقدان مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استعمال العنف، وعدم القدرة على حماية مواطنيها، وتحقيق السلام والاستقرار لهم.
5. استعمال مؤسسات الدولة لقمع المواطنين وإرهابهم.
6. عدم القدرة على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، أو توفير الخدمات العامة الأساسية، أو ضمان رفاه المواطنين.
7. ضعف مؤسسات الدولة، وضعف البُنى التحتية أو عدم ملاءمتها.
8. انهيار النظام الصحي، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض متوسط عمر الفرد.
9. غياب المقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وانعدام المساواة الاقتصادية، والمنافسة العنيفة على الموارد.
10. انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي.
11. انتشار الإرهاب.
12. ارتفاع معدلات العنف الإجرامي والسياسي.
13. ارتفاع نسب الفساد المالي والإداري والسياسي.
14. فقدان السيطرة على الحدود، أو عدم السيطرة الكاملة على كافة إقليم الدولة.
15. شكوك في قدرة النظام السياسي الحاكم على تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.

16. فقدان الدولة مكانتها الدولية خارج حدودها.

وقد حدّدت مؤسسة صندوق السلام خصائص رئيسية للدول الفاشلة تتمثل بالآتي (مؤسسة الصندوق من أجل السلام):

- فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان احتكار ال استعمال المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها.
- تآكل السلطة الشرعية لدرجة العجز عن اتخاذ قراراتٍ موحدة.
- عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضوٍ كامل العضوية في المجتمع الدولي.

وفي ضوء الدراسات التي تبحث في مستقبل الدولة الفاشلة، فإن استمرار فشل الدولة يمكن أن يؤدي إلى انهيارها في حال تم التفاعل بين متغيرات خارجية تتمثل في البيئة الدولية والإقليمية، وبين متغيرات داخلية مثل فشل النظام السياسي في احتواء العنف، أو ضعف قدرته على التوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية المتعارضة وتحقيق الاستقرار السياسي، أو تنامي الثروة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة من الدولة على حساب مناطق أخرى[17]

وغالباً ما يأتي فشل الدول بالتوازي مع مجالات أخرى، إذ يصبح من الصعب التفريق بين سبب الفشل أو نتيجته، فمن الممكن أن يكون لفشل الدولة على الصعيد الاجتماعي أثرٌ في فشلها على الصعيد الاقتصادي، ثم فشلها على الصعيد السياسي من خلال صعوبة تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، مما يؤدي إلى احتمالية تدخل قوى خارجية في الدولة[18].

وهناك سمات عامة للدولة الفاشلة يمكن إيجازها بما يأتي[19]:

- وجود نظام سياسي يعاني من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية مع احتفاظ الدولة بالصفة القانونية ككيان سيادي، لكنها فقدت القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والخارجية، كما أنها عاجزة عن تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، ومؤسسات الدولة ضعيفة، والنظام السياسي فيها فاقد للسيطرة الفعلية على جزءٍ كبيرٍ من أراضيه، وتتميز الدولة الفاشلة أيضاً بفقدان النظام السياسي احتكاره لحق ال استعمال المشروع للقوة، وفقدانه لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، وهو غير قادرة على حماية مواطنيه، ويستخدم القوة لقمعهم وإرهابهم، ولديه قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وعجز الدولة على التفاعل مع الدول الأخرى على المستوى الدولي، وتآكل شرعية النظام الحاكم وشرعية الدولة، ويصبح المواطنون أقل ولاءاً للدولة وأكثر ولاءاً للجماعات العرقية أو العشائر التي ينتمون إليها، وتواجه قوات الدولة من الجيش والشرطة انتفاضات مسلحة تقودها حركة معارضة أو أكثر وحروب أهلية لأسباب عرقية، أو دينية، أو مذهبية، أو اجتماعية، وتعادي الدولة الفاشلة جزءاً من أقاليمها، وتفرض قمعاً شديداً على أقاليم بعينها لدوافع عرقية أو اجتماعية، ويزداد فيها العنف الجنائي المرتبط بالجريمة، إذ تمارس

الدولة الفاشلة ذاتها جريمة منظمة ضد مواطنيها، وتتميز الدولة الفاشلة أيضاً ببُنية تحتية مدمرة، ولا تقدم خدمات الطرق والمواصلات، والاتصالات، والصرف الصحي، والكهرباء، والمياه بشكلٍ ملائم أو حتى منتظم، وكذلك تدهور الخدمات التعليمية والصحية، وانتشار الفساد بصورةٍ كبيرة، وعجز الدولة عن تقديم فرص اقتصادية للمواطنين ومؤشرات ضعيفة للناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وارتفاع التضخم، وفقدان السيطرة على العملة المحلية والقطاع المالي.

وقد قامت عدّة مؤسسات وجهات سياسية وأكاديمية بوضع مقاييس لتصنيف الدول الفاشلة، لعل أهمها هو مقياس مؤسسة الصندوق من أجل السلام، والذي يتم إصداره سنوياً منذ عام (2005) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، ويرتب هذا المقياس الدول حسب درجة فشلها وفقاً لمؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وأمنية، وحسب مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستعمل برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن (12) مؤشراً فرعياً، وهي: الضغط الديمغرافي، واللاجئين والنازحين، وانتشار الظلم، وحق السفر والتنقل، والناتج الاقتصادي، والانحدار الاقتصادي، وشرعيّة الحكم، والخدمات العامة، وجهاز الأمن، والفصائل والطوائف المختلفة، والتدخل الخارجي، وتتراوح قيمة كلٍّ من هذه المؤشرات بين (0–10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة، وتالياً المؤشرات الرئيسية (مؤسسة الصندوق من أجل السلام):

أولا : المؤشرات الاجتماعية:

1. تنامي الضغط الديمغرافي السكاني، ويشمل:

أ. الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية العالية مقارنةً بتوفّر الغذاء والمصادر الحياتية الأخرى.

ب. الضغط الناجم عن أنماط استقرار المجموعات، والذي يؤثر في حرية المشاركة في الأنماط العامة للنشاط الانساني والطبيعي، بما في ذلك الإنتاجية الاقتصادية، والتفاعل الاجتماعي، والعبادات، والطقوس الدينية.

ج. الضغوط الناجمة عن نماذج استيطان البشر، والأوضاع المادية، بما في ذلك النزاعات على الحدود، وملكية أو احتلال الأراضي، والوصول إلى وسائل النقل، والسيطرة على المواقع الدينية أو التاريخية، وقرب أو مجاورة الأخطار البيئية.

د. الضغوط الناجمة عن خللٍ في التوزيع السكاني، مثل بروز المعدلات المنحرفة للنمو السكاني ضمن مجموعات عرقية أو طائفية متنافسة.

2. نزوح ولجوء أعداد كبيرة من السكان، مما يؤدي إلى حالة طوارئ انسانية معقدة في البلاد، ويشمل:

أ. الاقتلاع الجذري بالقوة لمجموعات بشرية؛ كنتيجة للاستهداف العشوائي أو العنف المنظم، أو القمع، مما يتسبب في نقص الغذاء، وانتشار الأمراض، وقلة الماء الصالح للشرب، والتنافس

على الأرض، واضطراب يمكن أن يصل إلى مشاكل انسانية أو أمنية أكبر ضمن حدود الدولة وخارجها.

3. الجماعات التي تطالب وتأخذ بالثأر أو الجماعات المضطهدة، ويشمل:

أ. تاريخ المجموعات المضطهدة بناءاً على ظلم حديث أو قديم، والذي من الممكن أن يعود لفترات زمنية بعيدة.

ب. الأعمال الوحشية المرتكبة بدون عقاب ضد مجموعات عرقية بعينها.

ج. عزل مجموعات معينة من خلال أجهزة الدولة ومجموعات مهيمنة من أجل اضطهادها أو قمعها.

د. القمع السياسي.

4. هروب وفرار الناس بشكلٍ مستمر ومزمنٍ من الدولة، ويشمل:

أ. هجرة العقول البشرية كالمهنيين والمفكرين والمنشقين السياسيين خوفاً من الاضطهاد أو القمع.

ب. الهجرة الاختيارية الطوعية للطبقة المتوسطة، وبالأخص مجموعة الطبقة المنتجة اقتصادياً من الشعب، مثل المقاولين، ورجال الأعمال، والصناع، والتجار، بسبب التدهور الاقتصادي.

ج. نمو المجموعات المغتربة.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية (الصندوق من أجل السلام):

5. نمو اقتصادي عشوائي وغير منتظم ويشمل:

أ. عدم التكافؤ في التعليم والوظائف، والفرص الاقتصادية.

ب. الإفقار المتعمّد لمجموعات بعينها، كما هو مقاس بمستويات الفقر، ومعدلات وفيات الأطفال، ومستويات التعليم.

ج. الطائفية.

6. التدهور الاقتصادي الحاد، ويشمل:

أ. التراجع الاقتصادي للمجتمع ككل قياساً بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل دخل الفرد، والديون، ومعدل وفيات الأطفال، ومستويات الفقر، والمقاييس الاقتصادية الأخرى.

ب. التدهور المفاجئ لأسعار البضاعة والتجارة والاستثمار الخارجي، وعدم دفع الديون.

ج. انهيار أو تعويم العملة الوطنية.

د. المعاناة الاجتماعية البالغة، والمفروضة من خلال برامج التقشف.

هـ. نمو الاقتصاد الخفي (الموازي) بما في ذلك تجارة المخدرات والتهريب، وهروب رؤوس الأموال وغسيل الأموال .

و. انتشار الفساد والتبادلات غير الشرعية.

ز. فشل الدولة في دفع رواتب موظفي الحكومة، أو القوات المسلحة، أو الوفاء بواجباتها المالية الأخرى لمواطنيها، مثل دفع رواتب التقاعد.

ثالثاً: المؤشرات السياسية (الصندوق من أجل السلام):

7. الوضع الجنائي والإجرامي داخل الدولة، ويشمل:

أ. استشراء الفساد المزمن، واستغلال النخب الحاكمة.

ب. رفض النخب الحاكمة للشفافية والمحاسبة والتمثيل السياسي.

ج. انعدام الثقة في الدولة وإجراءاتها، مثل المقاطعة الشاملة للانتخابات، أو المظاهرات الشعبية والعصيان المدني، وعدم مقدرة الدولة على تحصيل الضرائب، ورفض التجنيد الإلزامي، وتصاعد المقاومة المسلحة.

د. نمو الجرائم المرتبطة بتنظيمات خاضعة للنخب الحاكمة.

8. تدهور مستمر في الخدمات العامة، ويشمل:

أ. غياب الوظائف الأساسية للدولة التي تخدم الشعب، بما في ذلك الفشل في حماية مواطنيها من الإرهاب والعنف، وتوفير الخدمات الأساسية، مثل خدمات التعليم والصرف الصحي، والنقل العمومي.

ب. حصر أجهزة الدولة الرئيسية مثل القوات المسلحة، والجهاز التنفيذي، والبنك المركزي، والسلك الدبلوماسي، والجمارك، ووكالات التحصيل في يد من يخدم النخب الحاكمة.

9. تعليق أو توقيف تنفيذ الأحكام وتطبيق القانون، وانتهاك حقوق الانسان، ويشمل:

أ. الحكم التسلّطي أو العسكري، حيث تتوقف المؤسسات والإجراءات الديمقراطية، أو يتم التلاعب بها.

ب. تفشي العنف.

ج. تزايد أعداد السجناء السياسيين.

د. الانتشار الواسع لاستغلال الحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات الثقافية، والتضييق على الصحافة، وتسييس القضاء، و استعمال الجيش داخلياً لأغراض سياسية، والقمع للمناوئين السياسيين والدينيين، والاضطهاد الثقافي.

10. الأجهزة الأمنية (تُعد دولة داخل نطاق الدولة)، وتشمل:

أ. ظهور النخبة، أو الحرس الذي يعمل من دون معاقبة.

ب. ظهور الميليشيات المدعومة من طرف السلطة.

ج. ظهور جيش داخل الجيش لخدمة مصالح النخبة السياسية الحاكمة.

د. ظهور الميليشيات المتنافسة، أو العصابات المسلحة، أو القوات الخاصة في نزاع مسلح، أو عنف طويل الأمد ضد قوات الدولة المسلحة.

11. تصاعد حدة الانقسام العرقي أو الحزبي بين النخب، ويشمل:

أ. انقسام النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة بين المجموعات المختلفة.

ب. استعمال النخب الحاكمة للخطاب السياسي القومي.

12. التدخل الخارجي، ويشمل:

أ. التدخل العسكري أو شبه العسكري في الشؤون الداخلية للدولة الواقعة في خطر، من خلال قوات أجنبية.

ب. تدخل الممولين، خاصة إذا كان هناك اعتماد على المساعدات الخارجية، أو مهام حفظ السلام.

المبحث الثاني: آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة

ظهر مفهوم بناء الدولة لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد استقلال العديد من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية، وانهيار بعضها بشكلٍ أدّى إلى بروز أخطار تُهدّد الأمن الدولي[20]، وقد ركز مفهوم بناء الدولة على إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية.

وقد عرّف (فرانسيس فوكوياما) بناء الدولة بأنّه تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها[21]، وهذا يعني أن عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية هي عملية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغلٍ وتكاملٍ وولاءٍ والتزامٍ ومشاركةٍ وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي[22]. وقد عرّف (تشارلز تيلي) عملية بناء الدولة بأنها عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة[23] .

وعملية بناء الدولة هي نتاجٌ للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة، مثل الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي، وبذلك تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، ويتطلب ذلك وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك[24]، وإنشاء جهاز بيروقراطي وجهاز عسكري، وتتسم هذه المرحلة بوجود سيطرة مركزية من السلطة السياسية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لبناء الدولة [25].

وهناك أربع مراحل لبناء الدولة بشكلٍ متسلسل، وهي مرحلة تكوين الدولة، والتي بدأت مع تأسيس الدولة القومية في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا (1648)، وقادت عملية تكوين الدولة النخب السياسية، حيث قامت بتوحيد الأقاليم بوسائل عسكرية واقتصادية، وتم إنشاء جهاز بيروقراطي حكومي وجهاز عسكري، كما تم بناء هوية وطنية وأصبح الولاء للدولة بدلاً من الولاء للكنيسة والإقطاع[26]. وتلتها المرحلة الثانية، وهي مرحلة بناء الأمة من خلال التاريخ المشترك، واللغة المشتركة، والأرض الإقليمية المشتركة، والحياة الاقتصادية المشتركة، والثقافة المشتركة[27]. ثم تأتي مرحلة المشاركة السياسية، والتي بدرأت بدأت في القرن التاسع عشر الميلادي مع بروز الديمقراطية في أوروبا، وتمت المشاركة السياسية

للمواطنين من خلال حق المشاركة في التصويت، والترشح للانتخاب، وتشكيل الأحزاب السياسية، والتداول السلمي للسلطة[28]، ورابعاً تأتي مرحلة إعادة توزيع الثروة، وإحداث نوع من المساواة والتوازن الاجتماعي والضمان الاجتماعي والنظام الضريبي، ودعم المسنين والفقراء والعاطلين عن العمل[29].

وقد ظهر مفهوم إعادة بناء الدولة بعد انتهاء الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين، ويشير هذا المفهوم إلى إدخال تحولات جذرية في بُنية مؤسسات الدولة لكي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءةٍ تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس وتقوية الهياكل والأبينة العامة داخل إقليمٍ ما، بشكلٍ يمكّن هذه الأبنية من توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار ال استعمال المشروع للقوة المادية[30].

وقد شهد العالم ثلاث موجات من محاولات إعادة بناء الدولة، وهي:

- الموجة الأولى، التي تمثلت بإعادة بناء الدول التي هُزمت في الحرب العالمية الثانية مثل اليابان وألمانيا، وكانت مشاريع ناجحة.
- الموجة الثانية، والتي تمثلت بإعادة بناء الدول في شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وكانت مشروعات ناجحة نسبياً ومتباينة.
- الموجة الثالثة، وتمثلت بإعادة بناء الدول في الشرق الأوسط في العراق وأفغانستان بعد أحداث (11 أيلول 2001) في الولايات المتحدة، وكذلك في أعقاب أحداث الربيع العربي (2011).

وتمر عملية بناء الدولة بعدة مراحل، هي:

- مرحلة إنهاء الصراع رسمياً، وتحقيق المصالحة الوطنية، ويتم ذلك من خلال توقيع اتفاق بين أطراف النزاع[31].
- مرحلة تنفيذ الاتفاق وإزالة آثار النزاع، مثل تسليم السلاح، وإعادة المناطق التي تمت السيطرة عليها من بعض الأطراف، وعودة اللاجئين والنازحين، وإزالة الألغام، ومحاسبة مرتكبي الجرائم [32].
- مرحلة التسوية السياسية، ويتم فيها الاتفاق على وضع دستور يتضمن الاتفاق على شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم والنظام الانتخابي[33].
- مرحلة بناء المؤسسات لتكون قادرة على حفظ وإرساء الأمن[34].
- مرحلة إعادة هيكلة العلاقات المدنية– العسكرية، وتتضمن جمع السلاح من المواطنين، وحل الميليشيات المسحلة، ودمجها في المؤسسة العسكرية[35].
- مرحلة نشر ثقافة السلام وقيمه المتمثلة بالحرية، والعدالة، والديمقراطية، والتعايش، ونبذ ثقافة العنف والصراع [36].

كما أن هناك أربعة أنماط لإعادة بناء الدولة، هي [37]:

1. النمط التعاوني (Cooperative State–building)، ويتحقق هذا النمط عندما تقبل النخب الداخلية المركزية والمحلية مشروع إعادة البناء.
2. النمط التوافقي (Compromised State–building)، تقوم الديمقراطية التوافقية على ركيزتين أساسيتين، هما ما تفرزه الانتخابات ونسب الاصوات التي تحصل عليها القوى والاحزاب السياسية، واعتمادها على التوافقات التي يتم من خلالها تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب في مؤسسات النظام السياسي[38].
3. النمط الاستيلائي (Captured state–building)، ويتحقق عندما يتمكن أحد الطرفين الداخلي أو الخارجي من السيطرة على عملية إعادة البناء بما يخدم مصالحه.
4. النمط الصراعي (Conflictive state–building)، ويتحقق في حالة فشل الأطراف الداخلية والخارجية في التوصل إلى حلول وسط، مما يفاقم الأوضاع داخل الدولة ويزيد من درجة فشلها.

ومن أجل النجاح في عملية إعادة بناء الدولة، فإن هناك محددات داخلية وخارجية يجب مراعاتها لنجاح عملية إعادة بناء الدولة، ومن أبرز تلك المحددات ما يلي[39]:

1. توفر الإرادة الحقيقية للدول التي ستتدخل في عملية إعادة البناء للدولة المستهدفة، ومدى مشروعية هذا التدخل من الناحية القانونية، وقبول هذا التدخل في الدولة المستهدفة، مع الإشارة إلى أن التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق بهدف إعادة بناءها يُعتبر احتلالاً يخدم المصالح الأمريكية، وليس مساعدة لإعادة بناء تلك الدولتين.
2. التدخل الجيد لمراحل إعادة البناء، ووضع جدول زمني لهذه العملية يحدد موعد بدء العملية وموعد انتهائها.
3. مراعاة ظروف الدولة المستهدفة الثقافية والاجتماعية عند عملية إعادة البناء من حيث اختيار النظام السياسي الأنسب لهذه الدولة بما يتناسب مع توازن القوى الاجتماعية والإثنية.
4. مدى ملاءمة البيئة الإقليمية والدولية، فقد تؤدي التدخلات الإقليمية دوراً سلبياً في عملية إعادة بناء الدول، ومثال ذلك التدخلات التركية والإيرانية والسعودية في إعادة بناء العراق وسوريا ، كما أن طبيعة النظام ثنائي القطبية تؤدي دوراً في عملية إعادة بناء الدولة، فخلال الثنائية القطبية نجحت عملية إعادة البناء في اليابان وألمانيا، بينما فشلت في الأحادية القطبية في أفغانستان والعراق.

الخاتمة والنتائج

هدفت الدراسة إلى التأطير النظري لمفهوم وأسباب فشل الدولة، وقد تبيّن بأن مفهوم الدول الفاشلة يُعد من أكثر المفاهيم ذات المدلول السلبي الذي يمس كيان الدولة وهيبتها ومكانتها، ويشكك بقدرتها على الاستمرار، إذ تعاني الدولة الفاشلة من حالة إخفاق وظيفي تعانيها الدولة، وتؤدي إلى تآكل قدرتها وقدرة النظام القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، مما يترتب عليه استشراء حالة من الضعف فيها تدفع بها نحو السقوط والانهيار، واتضح بأن الدولة الفاشلة تتميز بوجود تحديات داخلية حادّة تهدّد بقاء الدولة ذاتها أو نظامها السياسي، ووجود حالة من العنف السياسي الشامل أو صراع مسلح لا تتمكن الحكومة من احتوائه، و استعمال مؤسسات الدولة لقمع المواطنين وإرهابهم، وضعف مؤسسات الدولة، وضعف البُنى التحتية أو عدم ملاءمتها، وانهيار النظام الصحي، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وانخفاض متوسط عمر الفرد. وقد أجابت الدراسة على السؤال المتعلق بماهية الابعاد النظرية لمفهوم الدولة الفاشلة؟ وما أهم المؤشرات الاساسية ضمن اطار هذا المفهوم؟ وبالتحليل أجابت الدراسة من أن الدولة الفاشلة بالمعنى الدقيق وفق المؤشرات والمعايير الدولية الصادرة عن صدوق السلام، وما المراحل التي وصلت إليها؟ وفق تلك المؤشرات كما أجابت هذه الدراسة أن أي دولة تُعدّ فاشلة عندما تصل الى مراحل متقدمة وفق المؤشرات في مفهوم الدولة الفاشلة وتحتاج الدول الفاشلة إلى جهود حثيثة لإعادة بنائها، من خلال إدخال تحولات جذرية في بُنية مؤسسات الدولة لكي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية والسياسية بكفاءةٍ تستند إلى الشرعية والرضا المجتمعي، أو إلى تأسيس وتقوية الهياكل والأبينة العامة داخل إقليمٍ ما، بشكلٍ يمكّن هذه الأبنية من توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار ال استعمال المشروع للقوة المادية.

هوامش البحث

[1] فرانسيس، فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ط(1)، (ترجمة: مجاب الإمام)، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007، ص60

[2] Daron Acemoglu & James Robinson, Why Nations Fail: the origins of power: prosperity and poverty, New York: Crown Publishing Group, 2012, P.35

[3] Rolf Schwarz, War And State Building In The Middle East, Florida: University press of Florida, 2012, P.50

[4] رنا أبو عمرة، أمريكا والدولة الفاشلة، (ط1)، القاهرة: دار ميريت للنشر، 2014، ص65

[5] عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط(2)، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص43

[6] Andrew Heywood, Key Concepts In Politics, Basingstoke: Palgrave Press, 2000, P.72

[7] منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط(2)، بغداد: مركز الخلد للدراسات والبحوث، 2013، ص52.

[8] رشيد طالب، مبادئ القانون الدولي العام، ط(1)، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث، 2009، ص33.

[9] داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي إعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان، القاهرة، 2017، ص56

[10] دلال السيد، متلازمة التدهور: بحثاً عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، 2017، ص20.

[11] رنا أبو عمرة، مصدر سابق، ص 33

[12] هشام الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص33.

[13] Firinic Turkan, An Analysis of the Nation of a failed state, International Journal of Social Science Studies, Vol.4, No.1,www.ijsss.redfame.com, 2016, P.34

[14] رنا أبو عمرة، مصدر سابق، ص35

[15] Willam Zartman, Collapsed States: the disintegration and restoration of legitimate authority, USA: Lynne Rienner Publishers, 2000, P.84

[16] مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، بيروت: الدار العربيّة للعلوم و الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 66.

[17] رنا أبو عمرة، مصدر سابق، ص 40

[18] أحمد الخطيب، الدولة الفاشلة والضعيفة والقوية، 2014، www.sasapost.com

[19] نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، (ترجمة: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص 75.

[20] عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر، 2008، ص 50.

[21] فرانسيس فوكوياما، مصدر سابق، 60

[22] جميل شنا، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن، الدانمارك، 2010، ص 53.

[23] *Charles Tilly, War Making* and *State Making as Orgnized Crime,* Cambridge: *Cambridge University Press,* 1986, P.55

[24] ثامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط(1)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص60.

[25] عبد الغفار القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة، ط(2)، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006، ص53

[26] ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط(1)، بغداد: بيت الحكمة للنشر، 2001،ص80

[27] ابتسام الكتبي و آخرون، الإصلاح والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، (ط1)، أبو ظبي: مركز الخليج للدراسات، ودار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2012، ص32.

[28] نوح فيلدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها، (ترجمة: الطاهر بوساحيه)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص35.

(29) محمد الجابري، العقل السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 44.

(30) عبد المطلب السنيد، الربيع العربي وربيع الفضائيات: ريادية المعنى في دلالة الربيع، مجلة المدى، ع(2846)، بغداد، 2013، ص20

(31) دينا شحادة و مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، ع(184)، 2011، ص26.

(32) جواد الحمد، المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع(56)، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2011، ص 32

(33) داليا، رشدي، مصدر سابق، ص 37

(34) Daniel Bar-Tel, From Intractable conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis, Political Psychology, Vol.21, 2000, P.42.

(35) داليا، رشدي، مصدر سابق، ص 40

(36) إياد العنبر و إسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مجلة المنتدى، مج1، ع(19)، 2014، ص 35.

(37) محمد فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لتجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2013، ص 75.

(38) مالك عوني، إعادة إنتاج الفشل، لماذا تديم مشاريع إعادة البناء سراب الدولة في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان القاهرة، 2017، ص 35.

(39) إياد العنبر و إسحق يعقوب، مصدر سابق، ص 42.

<u>قائمة المراجع</u>

المراجع العربية

1. ابتسام الكتبي وآخرون، الإصلاح والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، (ط1)، أبو ظبي: مركز الخليج للدراسات، ودار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2012.
2. أحمد الخطيب، الدولة الفاشلة والضعيفة والقوية، 2014، www.sasapost.com
3. إياد العنبر و إسحق يعقوب، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مجلة المنتدى، مج1، ع(19)، 2014.
4. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، ط(1)، بغداد: بيت الحكمة للنشر، 2001.
5. جميل شنا، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن، الدانمارك، 2010.
6. جواد الحمد، المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع(56)، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2011.
7. حسن العطار، الدولة الفاشلة أو الهشة: المفهوم والمخاطر، مجلة إيلاف، 2015.
8. داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي إعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان القاهرة، 2017.

9. دلال السيد، متلازمة التدهور: بحثاً عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، 2017.
10. دينا شحادة و مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، ع(184)، 2011.
11. رشيد طالب، مبادئ القانون الدولي العام، ط(1)، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث، 2009 .
12. رنا أبو عمرة، أمريكا والدولة الفاشلة، (ط1)، القاهرة: دار ميريت للنشر، 2014.
13. عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر، 2008.
14. عبد الغفار القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة، ط(2)، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006.
15. عبد المطلب السنيد، الربيع العربي وربيع الفضائيات: ريادّية المعنى في دلالة الربيع، مجلة المدى، ع(2846)، بغداد، 2013.
16. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط(2)، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
17. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ط(1)، (ترجمة: مجاب الإمام)، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007.
18. فرحات محمد، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لتجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2013.
19. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، (ترجمة: محمد عرب)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998.
20. مالك عوني، إعادة إنتاج الفشل، لماذا تديم مشاريع إعادة البناء سراب الدولة في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، ع(208)، نيسان2017، القاهرة، 2017.
21. محمد الجابري، العقل السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
22. مروان بشارة، العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها، بيروت: الدار العربيّة للعلوم و الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
23. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط(2)، بغداد: مركز الخلد للدراسات والبحوث، 2013.
24. نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، (ترجمة: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
25. نوح فيلدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها، (ترجمة: الطاهر بوساحيه)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

المراجع الأجنبية

1. Andrew Heywood, Key Concepts In Politics, Basingstoke: Palgrave Press, 2000.
2. Bilal Saab, The new containment: changing America's Approach to Middle East Security, Washington: Brent Scowcroft Center on International Security, Atlantic Council, 2015.
3. Binneh Minteh, The European Migration Crisis (2011-2015): A Crisis of Failed and Fragile States, www.dx.doi.abstract.com., 2016

4.Charles Tilly, War Making and State Making as Orgnized Crime, Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
5.Daniel Bar-Tel, From Intractable conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis, Political Psychology, Vol.21, 2000.
6.Daron Acemoglu, & James Robinson, Why Nations Fail: the origins of power: prosperity and poverty, New York: Crown Publishing Group, 2012 .
7.Firinic Turkan, An Analysis of the Nation of a failed state, International Journal of Social Science Studies, Vol.4, 2016 No.1,www.ijsss.redfame.com.
8.Mechling David, Failed States: An Examination of their effects on Transnational Terrorist Organization movements and operational capabilities, USA: JOHNS HOPKINS UNIVERSITY, 2014.
9.Robert Rotberg, , The New Nature of Nation-State Failure,Washington Quarterly, Vol. 25, no.3., 2002
10. **Rolf Schwarz, War And State Building In The Middle East, Florida: University press of Florida, 2012**.